

**الفصل الثاني**  
**الجريمة المنظمة وآليات تناولها**  
**عوامل التطور والانتشار**

إذا ما فقد العقل دوره فى المجتمع الانسانى واطمحل التعقل فى معالجة الشئون  
الإنسانية؛ فإن الجريمة يمكن أن تقوم بما كان ينبغى أن يقوم به العقل.

كانط

## تمهيد :

عند الحديث عن سياق الجريمة ، ينبغي الحديث عن التبعات والعواقب الوخيمة المالية والاقتصادية لها، مما يعني تثبيت الفكرة القائلة بوجود علاقة قوية بين شيوع الجريمة المنظمة وبين حالة الاضطراب الاقتصادي والمالي والسوقي في المجتمع الدولي ولاسيما فى الدول النامية، وتتفاقم المشكلة مع تيارات العولمة الاقتصادية الجارية على مستوى العالم .

كما يشير إلى ارتباط الجريمة بالتحويلات الاقتصادية والصناعية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية ، وأن هذه التبعات المالية للجريمة رهنّت بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجارية ، فالطبيعي أن تكون هناك فئات مستفيدة من عمليات التنمية هذه وفئات أخرى متضررة منها ، فالتهميش والاستبعاد الاجتماعي وتآكل رأس المال الاجتماعي والفقر والبطالة الشديدة المزمّنة ، وتراكم الثروة ورؤوس الأموال المادية في أيدي القلة كلها أمور تُسهم في انتشار الجريمة ورواجها في المجتمعات النامية أو المتحوّلة اقتصاديا منها .

ولعل التحدي الكبير الذي يواجه أي مجتمع تنموي معاصر ، يتمثل في كيفية تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا مع الحد في ذات الوقت من التبعات والعواقب السلبية لهذه التنمية من جريمة وخلافه . ومع بساطة هذه الفكرة وقابليتها للتطبيق إلا أن السياق الجديد للعولمة يُحدث تداخلات معقدة وشديدة بين المجتمع المحلي أو الإقليمي وبين المجتمع العالمي فالجريمة تنتشر في مناخ العولمة وتسري بين أوصاله سريان النار بالهشيم مُحدثة آثارا ودمارا شديدا بالاقتصاديات التي تصطدم بها محليا أو إقليميا أو عالميا وبطريقة يصعب على الساسة وصُنّاع القرار التصدي لها .

لذا فجدير بالباحثين و الساسة أن يهتموا بدراسة التحويلات الاقتصادية والاجتماعية التي تمرّ بها بلدان العالم المتقدم منها والنامي أو الفقير وأثر العولمة الاقتصادية على رواج وانتشار الجريمة . مع تركيز مقتضب على العلاقة بين الجريمة

وبين الأسواق الاقتصادية المحلية أو الإقليمية أو الدولية . مع التركيز على العلاقة بين التقلبات الاقتصادية العالمية وبين شيوع الفكر والأنشطة الإجرامية . وكذلك للدور التي تلعبه الكثير من المنظمات الربحية في الانغماس في ممارسة أنشطة إجرامية كثيرة للترويج لعملياتها الهادفة للربحية أو للنمو المضطرد خشية فقدان نصيبها من السوق المحلي أو الإقليمي أو العالمي .

إن التمييز بين الجريمة والاقتصاد ، وبين اقتصاديات الجريمة يتم من خلال التمييز بين البنية التنظيمية والعملية ، فإذا تحدثنا عن الاقتصاد فإن الجريمة هنا تمثل عملا غير مشروع ، وبالتالي لا يمكن فصل اقتصاديات الجريمة عن السياق السائد في المجتمع سواء أكان تشريعي أو متعلق بالعدالة الجنائية أو متعلق بالتهميش أو بالجريمة المنظمة وغياب دور الدولة على المستويين المحلي والقومي، وعند الحديث عن الجريمة المنظمة ، . يتطرق الجدل حيال مفهوم الأسرة الإجرامية أو الجريمة التي تتوزع بين أعضاء الأسرة ، ولعل فكرة عصابة « ألمافيا » كبداية وجودها أو ظهورها بإيطاليا كانت على شكل عائلة محترفة للنشاط الإجرامي .

وتتميز مثل هذه التشكيلات العصابية المنظمة بأنها لا تعمل في الخفاء بقدر ما تسعى للظهور وإبراز قدراتها وسلطاتها ، وقد تتحول بين عشية وضحاها إلى سلطة وحكومة موازية في المجتمع ، تبذل جهدا خارقا لإضعاف سلطة الدولة والسيطرة على المجتمع . وتكتسب مثل هذه العصابات المنظمة سطوتها من خلال ما تبثه الميديا من حكايات وقصص تُدخل الرهبة بنفوس الناس . وكلنا شاهد وسمع عن حكايات وقصص عن الآباء الروحانيين **للمافيا** سواء بإيطاليا أو الولايات المتحدة الأمريكية . أو شاهد فيلم الأب الروحي ، وشاهدنا القمص والصراعات الدموية بين أجنحة وأركان هذه العصابة الدموية التي ليس لها مثل بالتاريخ الإنساني المعاصر ، أنظر في هذا أعمال « داللا شيسا ١٩٨٤ ، تقرير لجنة الاستماع الأمريكية المشكلة بمعرفة الكونجرس الأمريكي بالفترة من ١٩٥٠-١٩٥١ ، ألان بلاك ، ١٩٧١ » بخلاف الكثير من اللجان المختصة بمراقبة ومتابعة الأنشطة غير الشرعية المخالفة للقانون مثل

المقامرة والاتجار بالمخدرات والكحوليات .وبصفة عامة شاعت الكثير من الخرافات والأوهام والضلالات حول عصابة المافيا وما تقوم به من أفعال ، بصورة أشاعت أيضا الرعب والخوف في نفوس العامة وقلّصت من جهود الإدارة الفيدرالية للتصدي لهذه الممارسات والأنشطة الإجرامية .

ولقد ركزت الإدارة الأمريكية في معرض هجومها على المافيا، على ما تمثله هذه المنظمة الإجرامية من خطر مُحدق بالأمن الاجتماعي، كما تمثل المافيا خطراً على كيان الدولة واستقرارها وتوازنها ، لما تملكه من قوة ونفوذ مناوئ لقدرة وهيمنة الدولة، ومن ناحية ثانية تلعب العصابة الإجرامية « **المافيا** » دورا كبيرا في تدمير البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والثقافية ، وتعمل على شيوع ثقافة السرقة والرشوة والترويج للأنشطة الإجرامية مثل الدعارة والاتجار بالمخدرات مما يؤدي إلى تقويض بنيات المجتمع وانهياره، ونظراً لما سببته الجرائم المنظمة - ولا زالت تسببه - من خراب في كثير من المجتمعات، باعتبارها أحد أشكال الجريمة المنظمة المنتشرة عبر العالم، فإنه أحرى بنا أن نتناول في هذا الفصل نشأة المافيا وطرق تشكيلها وانتشارها وتناقلها عبر الحدود الوطنية، موضحين أهم أهدافها ومصادر تمويلها .

### **أولاً) نشأة المافيا وتطورها:**

مرت جماعات المافيا بالعديد من المراحل حتى تصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتتحكم في اقتصادياتها ومقاليد الحكم والسيطرة فيها، وفيما يلي سوف نعرض لبواكير تشكيل عصابات المافيا في العالم .

### **المافيا في صقلية :**

يرجع تاريخ كلمة المافيا إلى القرن الثالث عشر مع الغزو الفرنسي لأراضي صقلية عام ١٢٨٢م، حيث تكونت في هذه الجزيرة منظمة سرية لمكافحة الغزاة الفرنسيين كان شعارها Morte Alla Francia Italia Anelia : ويعني (موت الفرنسيين هو صرخة

إيطاليا) فجاءت كلمة مافيا (Mafia) من الحروف الأولى من كلمات الشعار. وهناك وجهة نظر أخرى حيث يذكر بعض زعماء المافيا وعلى رأسهم جوبونانو (أبوعين) أن بداية المافيا كانت تتويجاً للتمرد والعصيان الذي ظهر بصقلية عقب قيام أحد الغزاة الفرنسيين بخطف فتاة في ليلة زفافها ، يوم إثنين من عام ١٢٨٢ م ، مما أشعل نار الانتقام في صدور الإيطاليين والتي امتدت لهيبتها من مدينة إلى أخرى ، فقاموا بقتل عدد كبير من الفرنسيين في ذلك الوقت انتقاماً لشرفهم المذبوح في هذا اليوم المقدس لديهم ، وكان شعارهم في ذلك الوقت هو الصرخة الهستيرية التي صارت ترددها أم الفتاة وهي تجري وتبكي في الشوارع كالمجنونة.

ومن أشهر فرق المافيا فرقة جزيرة صقلية بإيطاليا . تكونت هذه الفرقة في القرن السابع عشر الميلادي كمجموعة سرية تعارض حكام الجزيرة الأسبان. نشأت المافيا في وقت ما خلال منتصف القرن التاسع عشر في جزيرة صقلية . وأصبحت بحلول الربع الأخير من القرن التاسع عشر القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسيطرة في غربي صقلية، وكانت في بادئ الأمر في أعمال الحماية والابتزاز في منطقة بالرمو وما حولها من مزارع الليمون والبرتقال ، وضمت بين طياتها بعض من أفراد الارستقراطية الحاكمة ، حيث انقسم المجتمع في بداية الدولة الإيطالية الناشئة إلى الساسة وأصحاب الأراضي ودخلت المافيا بين هذين الفريقين كما كانت المحرك للعديد من أفراد الحكومة ورجال الأعمال ، ويتبع أفرادها شفرة خاصة تسمى أومرتا تمنح إفاضة الشرطة بالجريمة، وخلال الفترة الفاشية ، هرب الكثير من أعضاء المافيا إلى الولايات المتحدة خشية الاضطهاد والسجن ، من بينهم جوزيف بونانو ، الشهير ب (جو باناناز) والذي جاء ليسيطر على فرع المافيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

### المافيا في إيطاليا:

يطلق على المافيا الإيطالية عبارة "La Cosa Nostra" باللغة الإيطالية بمعنى «الشيء أو الأمر الخاص بنا " تطورت جمعية سرية أخرى تدعى كامورا في سجون نابولي بإيطاليا . وانتشر نفوذها في بداية القرن التاسع عشر في المدينة والمناطق

الريفية المجاورة . واكتسبت منظمة إجرامية أخرى هي أونوراتا سوسيتا ( الجمعية المحترمة ) نفوذاً في إقليم كالابريا الإيطالي حوالي عام ١٩٠٠ م . وتعتقد الشرطة أن هذه المنظمات لا تزال موجودة. وهناك أمثلة كثيرة على تلك الأسر والجماعات. وفي إيطاليا، حارب بينيتو موسوليني المافيا بدون رحمة ، بسجن الكثير من الرجال لمجرد الشك في انتمائهم للمافيا ، ولم تقوى شوكة المافيا في إيطاليا مرة أخرى حتى استسلامها في الحرب العالمية الثانية . إلا أنه في الثمانينيات والتسعينيات ، أدت سلسلة من حروب العصابات فيما بينهم إلى إغتيال الكثير من أعضاء المافيا البارزين ، ركز جيل جديد من رجال المافيا على الأنشطة الإجرامية « للياقات البيضاء » بعكس الأنشطة الإجرامية التقليدية ونتيجة لهذا التغير ، قامت الصحافة الإيطالية باستحداث عبارة " La Cosa Nuova " أو « الشيء الجديد » ، بدلا من العبارة القديمة التي كان يطلقها المافيا الإيطالية على نفسها وهي " La Cosa Nostra " في إشارة إلى التجديدات الجديدة التي طرأت على المنظمة.

### **المافيا في أمريكا:**

وقد أبلغت الجهات القانونية الرسمية - لأول مرة - عام ١٨٩١ م عن وجود مافيا في أمريكا . ففي ذلك العام قتلت جماهير نيو أورليانز ١١ شخصاً دون محاكمة، وذلك لاتهامهم بارتكاب جرائم قتل . ومنذ صدور قانون الحظر في العشرينيات من القرن العشرين أصبح الأمريكيون الذين ينحدرون من أصل إيطالي يسيطرون على كل الجرائم المنظمة في الولايات المتحدة.

ولقد نمت المافيا في الولايات المتحدة الأمريكية في بدايات القرن العشرين بهجرة الصقليين ، حتى قام مكتب التحقيقات الفيدرالي في السبعينات والثمانينات بتقليص نفوذ المافيا إلى حد ما ، اليوم تظل المافيا الإيطالية-الأمريكية هي أقوى منظمات إجرامية بالولايات المتحدة الأمريكية وتستخدم هذه المكانة للسيطرة على غالبية أنشطة شيكاغو ونيويورك الإجرامية ، كما أنها لازالت تحتفظ بعلاقات بالمافيا الصقلية التي نشأت منها . حيث أن قوة المافيا في صقلية أكثر تكاملاً واستقراراً ،

حيث أن الفساد مستشري والحكومة المحلية هي تقريباً فرع من فروع المنظمة ذاتها، حيث لهم تأثير حتى على القضاء.

بدأت المافيا نشاطاتها في أمريكا بالسيطرة على مدينة نيويورك، وتوسعت المافيا إلى أن أصبحت ٢٦ أسرة عبر الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها المركز في نيويورك، وبعد العديد من حروب العصابات، انتهى الأمر إلى سيطرة ٥ عائلات على الأنشطة الإجرامية في نيويورك: عائلات بونانو، كولومبو، جامينو، جينوفيز، لوتشيز.

وقد حشدت الحكومة الأمريكية ومع منتصف القرن العشرين الكثير من وسائل الميديا، للهجوم على أركان وعصابات الجريمة المنظمة وقد ساعدتها هذه الحملات الصحفية على التصدي بكفاءة كبيرة و بحزم لهذه العصابات حتى سقطت أسماء وعلامات بارزة بعالم الجريمة المنظمة. بل اهتزت كثيراً الصورة التقليدية في أذهان العامة عن عصابة أمافيا خلال هذه الفترة وما بعدها. ويعلل البعض سبب رواج وانتشار الجريمة المنظمة خلال فترة الثلاثينات والأربعينات والخمسينات من القرن العشرين بعوامل سوسيو اقتصادية. منها التركيبة السكانية التي تحوي الكثير من الإثنيات والمهاجرين الوافدين بثقافات فرعية كثيرة ومتباينة، وعلى رأس الأقليات المهاجرة، الجالية الإيطالية وبعضهم وفد لأمريكا هرباً من الصراع المرير والمميت بين العصابات والأسر الإيطالية التي تعمل بالجريمة المنظمة. وقام بعض هؤلاء بنقل نشاطه الإجرامي المنظم للأراضي الجديدة، خاصة وأن ثمة قناعة كانت قائمة لدى هؤلاء بأن المجتمع الأمريكي بكرا ومن الممكن إجراء أنشطة إجرامية منظمة تدر دخولا اقتصادية كبيرة دون رقابة أو مساءلة كالتي كانت موجودة في إيطاليا، من ناحية ثانية تشير الدراسات إلى أن صعود وزيادة قوة ونفوذ هذه العصابة الإجرامية المنظمة كان بفضل تعاون الكثير من الفئات السكانية ومنهم المهنيين المتخصصين والسياسيين وصناع القرار إما خوفاً هؤلاء من غضب الآباء الروحيين أو طمعاً في مالهم وسخاءهم.



وقد كُتب الكثير جدا عن هذا التنظيم الإجرامي بصورة اختلطت فيها الحقيقة بالوهم ، لكن الخلاصة من وراء ظهور وصعود هذه العصابة المنظمة وانهارها بالشكل الذي تمت عليه في منتصف القرن العشرين ، يشير الى مقدرة الدولة على تشجيع النشاط الإجرامي المنظم ، إن هي غضت الطرف عنه ، كما يمكنها حال تدخلها بقدها وقديدها أن تقوض بنيانه وأركانه حتى يصبح أثرا بعد عين .

وبتحليل ظاهرة الجريمة المنظمة بالولايات المتحدة الأمريكية نجدها نتاج طبيعي للثقافة الأمريكية السائدة « ثقافة البيض الأنجلو ساكسون » في مقابل ثقافات فرعية بأئسة مضغوطة ومسحوقة للغاية ، فالمتتبع لجذور المافيا ، يجد أن نشأتها كانت في جزيرة « صقليّة » الإيطالية وكانت في صورة تنظيمات عسكرية من مرتزقة كانت مهمتها تتحصر في توفير الحماية للأهالي أثناء الحرب الأهلية أو ضد قطاع الطرق والإقطاعيين وبنهاية هذه الأمور وبوجود أسلحة ونفوذ لدى هؤلاء المسلحون سرعان ما تحولوا لعصابات تفرض نفوذها على الجزيرة مقابل توفير الحماية المادية والعسكرية لسكانها .

**والمافيا** كعصابة إجرامية منظمّة ، كانت تقوم على مناهضة الدولة وقوانينها ، وكانت تحكم أعضائها والموالين لها بتشريعات وأسس عدالة خاصة بها حتى تحولت في أمريكا على سبيل المثال لدولة داخل الدولة ، والجدير بالذكر أن قوة الدولة ونفوذها يعينان تدهور قدرة هذه العصابات المنظمّة على العمل وممارسة أنشطتها الإجرامية ، وعودة لتأثير هذه العصابة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية الأمريكية نجدها تعود لأسباب منها :-

● حشدها وتجنيدها للكثير من الساسة وصنّاع القرار الأمريكي بالمجالس التشريعية والنيابية المحلية ، بصورة أثرت سلبيا على مقدرة الدولة على التصدي لهذه العصابة

• ولأن المافيا ، أضحت جزءاً من النسيج السياسي الأمريكي لذا نجد أن الإدارة الأمريكية قد بذلت جهداً خارقاً في تحقيق استقلالية كبيرة وكافية لهذا التنظيم الإجرامي .

• كانت هناك ردود فعل تجاه الأجزاء القانونية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية بالمجتمع المدني ، حيث خشيت العصابة ومن يقف وراءها من الساسة من تقليص صلاحياتهم ونفوذهم .

### ثانياً) التسلسل القيادي للمافيا :

المافيا طبقاً لملفات الشرطة الأمريكية ، جهاز معقد التركيب يبدأ تكوينه بما يسمى العائلة التي تمثل نواة المافيا وهي عبارة عن عصابة تجمعهم رابطة الدم أو الزواج أو أحياناً مجموعة من الأصدقاء ويكون زعيم العائلة أقوى أفرادها وأجدرهم بالقيادة ويتم اختياره بموافقة باقي الأفراد.

**الرئيس - Boss/Don** - رأس العائلة وأقوى أفرادها ويمثل رأس السلطة الهرمية ، وهو منفصل عن العمليات الفعلية بعدة طبقات من السلطة، كما أنه يتلقى جزءاً من أرباح كل عملية يقوم بها كل فرد من أفراد الأسرة. الرئيس يتم اختياره بالتصويت من رؤساء المجموعات - «كباتن - captains» العائلة ، إذا كانت هناك حاجة للتصويت مساعد الرئيس يجب أن يصوت.

**المساعد - Underboss** - عادة يقوم الرئيس بتعيينه ، وهو «الرجل الثاني» في العائلة ، وهو يعد الكابتن المسئول عن بقية « كباتن أو أساتذة » العائلة تحت رئاسة الرئيس ، وهو الرجل الذي يتقدم للرئاسة في حالة سجن الرئيس. **المستشار - Consigliere** - مستشار العائلة ، يعمل كمستشار استماع والمكلف بالتوسط في نزاعات الأسرة ، كما أنه يهتم بالجانب الاقتصادي « للأعمال » وهم عادة رجال العصابات قليلي الشهرة الذين يمكن الوثوق بهم ، هم عادة يقومون بجعل العائلة قانونية قدر الإمكان ، وهم على قدر كبير من التمسك الظاهري بالقانون بغض النظر عن المقامرة على نطاق ضيق أو الاحتيال للحصول على المال.

**كابتن- كابو - Capo** هو قائد مسؤل عن مجموعة ، هناك عادة من ٤-٦ مجموعات في كل عائلة ، كل منها تتكون من عدد من الجنود يصل إلى ١٠ . الكابتن يدير شئون عائلته الصغيرة ، ولكن يجب أن يتبع الأوامر التي يضعها الرئيس ، وكذلك أن يدفوا له حصة من مكاسبهم. **الأساتذة** يتم ترشيحهم من قبل المساعد أو الرجل الثاني ولكن في الأصل يختارهم الرئيس نفسه .

**الجندي - Soldier** -هم من أعضاء الأسرة « المصنوعين » أي لا ينتمون مباشرة للعائلة ولكن يمكن فقط أن يكونوا من أصل إيطالي أو صقلي ، وهم يبدأون منتسبين أو مساعدين أثبتوا أنفسهم ، والكابتن هو من يرشح الجندي الجديد وعادة يكون الجندي بعد قبوله في مجموعة الكابتن الذي رشحه.

**المساعد الخارجي - Associate** - ليس عضواً في العائلة ، وإنما يقومون بمهام محددة ويقومون أحياناً بدور الوسيط أو يبيعون المخدرات لدرء الخطر عن الأعضاء الفعليين. غير الإيطاليين لا يمكن أن يصلوا لأكثر من ذلك بالنسبة للعائلة. وقد استخدمت أمريكا الاتصالات الإيطالية بالماфия الأمريكية خلال اجتياح إيطاليا وصقلية في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٣ ، فقد قام **لاكي لوتشيانو** وأعضاء آخرين في المافيا الذين اعتقلوا خلال هذا الوقت بأمريكا بإبلاغ المعلومات للاستخبارات الأمريكية ، الذين استخدموا نفوذ لوتشيانو لتسهيل الطريق أمام القوات الأمريكية المتقدمة. وطبقاً لدكتور ألفرد. و. ماكوي، خبير تجارة المخدرات ، فقد سمح لوتشيانو بإدارة شبكته من زنزانته جزاء مساعداته، وبعد الحرب تمت مكافأته بترحيه إلى إيطاليا ، حيث استكمل نشاطاته هناك . فقد ذهب إلى صقلية عام ١٩٤٦ لاستئناف نشاطه ، وطبقاً لكتاب ماكوي الهام الذي صدر عام ١٩٧٢ بعنوان "The politics of Heroin in South-East Asia" أو «سياسات الهيروين في جنوب-شرق آسيا» ذهب لوتشيانو لإبرام اتحاد مع المافيا الكورسيكية. كورسيكا ، مما أدى إلى تطور في شبكة التهريب العالمية للهيروين ، والذي كان يورد أساساً من تركيا ومقره في مرسيليا - وهو ما يطلق عليه "The French connection" أو « الحلقة

الفرنسية « ومؤخراً ، عندما بدأت تركيا في وقف إنتاجها للأفيون ، استخدم اتصالاته مع المافيا الكورسيكية ، لفتح حوار مع رجال المافيا الكورسيكية بالمهجر في جنوب فييتنام ، فقد استغلوا الأوضاع الفوضوية في الحرب الفيتنامية لتأمين مورد لا ينضب وقاعدة توزيع في «المثلث الذهبي» والذي بعد فترة قصيرة بدأ في ضخ كميات كبيرة من الهيروين الآسيوي إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وبلدان أخرى عبر العسكرية الأمريكية.

### ثالثاً) الشركات متعددة الجنسية وعلاقتها بالإجرام الدولي:

لقد باتت المنظمات الربحية أو الهادفة للربح اليوم ذات تأثير بالغ الأهمية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للفرد أو الجماعة أو المجتمع ، لذا لا غضاضة ولا غرابة أن تمتلك بعض من هذه المنظمات قدرات مادية وتنظيمية كبيرة للغاية في سبيل تحقيق غاياتها النهائية في تعظيم الربحية أو الاستحواذ على الأسواق المحلية والخارجية ، وتعتمد هذه المنظمات إلى كثير من الممارسات والسلوكيات التي تراها لازمة لدفع عجلة نموها للأمام، وتحقيق مركزاً متقدماً على حساب منافسيها، وإن تطلب الأمر مخالفة التشريعات أو انتهاك نصوص القانون الجنائي مثلاً . لذلك تميل الكثير من الدول الى فرض عقوبات شديدة على المنظمات والشركات الهادفة للربح، ممن تتجاوز منها التشريعات المنظمة لعمل السوق قد تصل لحد الإغلاق أو فرض الغرامات المالية الكبيرة ، كما قد تقدم في ذات الوقت حوافز إيجابية لمن يلتزم منها بحدود القواعد والتشريعات الموجودة .

وهناك رؤية واقعية تعتقد أن الفساد والجريمة المنظمة أداتان تستعين بهما المنظمات الدولية الهادفة للربح من اجل تسهيل القيام بعملياتها وأنشطتها المختلفة، والولوج في الأسواق الخارجية ، ولا يتم السيطرة أو القضاء على الفساد والجريمة المنظمة ، إلا من خلال إستراتيجيات قادرة على ضبط الأسواق الخارجية والمحلية وفرض عقوبات رادعة على المنظمات المخالفة لهذه القواعد، وثمة جهوداً محلية وقومية وإقليمية وعالمية تُبذل للسيطرة على الجريمة وبخاصة المنظمة منها أو تلك

الصادرة من خلال المنظمات الربحية ، ولعل الغاية هنا أن هذه الممارسات الإجرامية للكثير من هذه المنظمات ، تسبب اضطرابا كبيرا **في ديناميات السوق** ، كما تؤثر على سياسات التسعير والتكلفة .

ومن ناحية ثانية تُبنى الإستراتيجيات الإقليمية والدولية لدراسة وتحليل البنيات التنظيمية للمنظمات الكبيرة الحجم والتي يُطلق عليها المنظمات عابرة القوميات أو متعددة الجنسية للتعرف على كيفية إجرائها لممارسات تصطدم بالتشريعات المنظمة للأسواق . ومن هذه الإستراتيجيات ما يُبنى على تحليل الأسواق ، التكلفة والعائد ، السياسات **السعرية** و تصدير المنتجات وتهريبها أو الاتجار بالعقاقير المخدرة .

#### **رابعاً ( دعم المافيا و مصادر تمويلها :**

كما شهدت العقود الأخيرة تصاعداً في أشكال عديدة من الجريمة المعولة. حيث كانت تجارة المخدرات أول قطاع للممنوعات يحقق أقصى الأرباح في عالم معولم. حقق المجرمون فية أرباحاً هائلة من المتاجرة بالمخدرات، واستخدمت مجموعات إرهابية عديدة تهريب المخدرات كمصدر هام لتمويل عملياتها. لكن، بعد أن ازدادت المنافسة في سوق المخدرات، وتعززت أساليب فرض القانون الدولي لمكافحتها، انخفضت الأرباح بسبب المنافسة والمخاطر المتزايدة، وكانت النتيجة أن استغل العديد من المجرمين والإرهابيين أشكالاً أخرى من الجريمة سهّل تنفيذها للاقتصاد المعولم. حيث قام المجرمون بتحويل أنشطتهم من المتاجرة بالمخدرات إلى التجارة بالأسلحة وعمليات تهريب البشر. كما حصلت زيادة هائلة في التجارة غير الشرعية بأجناس الحيوانات المعرضة للخطر، والنفائيات الخطرة، والأعمال الفنية والآثار المسروقة، والسلع المزيفة، والجريمة المعولة المتصلة ببطاقات الائتمان. تستغل كل من عصابات الجريمة المنظمة والإرهابيين كافة هذه النشاطات .

تقترب أرباح المافيا اليوم من ميزانيات الكثير من دول العالم . غير أن الجرائم المنظمة تغيرت طبيعتها في الفترة الأخيرة واتخذت شكلاً في غاية الدقة والتعقيد بسبب تعقيد النشاط الاقتصادي في العالم بشكل عام . وقد أصبحت المافيا وعالم

الجريمة المنظمة محوراً للعديد من الأعمال السينمائية والأدبية وحيكت حولها الكثير من الحكايات والأساطير. وبرغم كل المحاولات المبذولة للقضاء عليها في الكثير من الدول ، لا يزال تأثيرها القوي على الساحة السياسية والاقتصادية العالمية والإيطالية خاصة بشكل يقلق الساسة والشعوب على حد سواء. واليوم تستخدم كلمة المافيا مجازاً للدلالة على أقصى درجات الإجرام تنظيمياً ووحشية مثل المافيا الروسية والمافيا اليابانية الياكوزا . وينتظم حوالي ٦ آلاف إيطالي أمريكي يشاركون في الجريمة المنظمة في شبكة عصابات إقليمية تسمى العائلات وتشارك هذه المنظمات في العديد من النشاطات غير القانونية مثل المقامرة، والدعارة، وبيع المخدرات، والربا . ويقدر المسؤولون عن القانون أن هذه العائلات تكسب حوالي ٥٠ بليون دولار أمريكي سنوياً من هذه النشاطات الإجرامية . ويعتقدون أنها أصبحت تمارس كثيراً من الأنشطة المشروعة، بجانب أنشطتها غير القانونية (غسيل الأموال)

#### **خامساً) عصابات الشوارع وعلاقتها بالتنظيم الإجرامي :**

يرى كل من « كلاوارد وأولين ، ١٩٦٠ » أن انخراط الشباب والمراهقين في الجريمة والأنشطة الإجرامية يعتمد بقوة على حجم الفرص الحياتية المتاحة أمام هؤلاء ، كما يعتمد أيضاً على نظرة المجتمع « الثقافة السائدة » لبيئاتهم الثقافية ووضعياتهم الاجتماعية الخاصة بهم ، الجدير بالذكر أن العصابات والتشكيلات الإجرامية ، هي في نهاية الأمر أو بحقيقتها عبارة عن تنظيمات اجتماعية قائمة بذاتها لها معاييرها وخصوصياتها الثقافية والقيم والتقاليد التي تحكم علاقات أعضائها ببعض . حيث تقوم على المشاركة الجدية في الأنشطة الإجرامية كشرط رئيسي لعضوية الشاب في مثل هذه التنظيمات ، كما يشيع بينهم عامل الأمن والأمان ، ولعل في انخراط النشء في مثل هذه التنظيمات الإجرامية ، بحثاً أو سعياً منهم وراء آمال يفقدونها .

وليس معنى الحديث السابق عن التنظيم الاجتماعي للتشكيلات والعصابات الإجرامية أنها مبقولة اجتماعياً ، فقط تؤكد على فكرة أن هذه التنظيمات أو العصابات قد يجد الشاب أو المراهق فيها مأوى أو متنفس لقدراته وأداة لتحقيق

ما يصبو إليه في أحياء كثيرة، ومع النمو السكاني المتزايد والكبير ، وتزيد أعداد الشباب في المجتمع ،تتزايد عمليات التهميش الاجتماعي جارية على قدم وساق مستبعدة فئات وطبقات اجتماعية كثيرة، حيث تغيب فرصة العيش الآمن أو إمكانية الوصول لفرصة وظيفية أو تعليمية جيدة ، ولا يكون أمام النشء والمراهقين سوى الانخراط في عصابات وتشكيلات إجرامية هي الأقرب لفكرة التنظيمات الاجتماعية في المجتمع حيث تكون بديلا لهم عن المجتمع والأسرة .

والجدير بالذكر أيضا أن شيوع أو انتشار مثل هذه التشكيلات أو التنظيمات الإجرامية تكون قوية للغاية في المدن الحضرية الكبيرة وتتضاءل بالحجم والقدرة كلما صغرت حجم المدينة أو كلما توغلنا أكثر في الريف ،مما يعني أن ثمة رابطة بين التحضر والتنمية وبين تآكل رأس المال الاجتماعي وشيوع الجريمة والتهميش على نطاق واسع . أيضا كشفت الدراسات عن أنه كلما تدهورت العلاقات الإنسانية والأسرية بين الناس وبعضها في الحضر كلما مال الشباب والمراهقين على الأخص الى الانخراط في تنظيمات اجتماعية خارجة على القانون . ومن ناحية ثانية لا تمثل عمليات مشاركة الشباب والمراهقين في هذه التشكيلات والعصابات ميلا غريزيا بينهم للجريمة أو لممارسة السلوكيات الإجرامية ، بل هي ترجمة لظروف وبنية ثقافية قاسية تفرض نفسها عليهم فرضا مغيبا أي فرصة قد تبدو بالأفاق أمامهم .

#### **سادساً) التقدم التكنولوجي وظهور الجريمة المنظمة :**

لا شك أن نهايات القرن العشرين وبدايات الألفية الثالثة قد شهدت تقدماً ملحوظاً في عالم الاتصال والمعلومات؛ الأمر الذي دفع بشدة نحو إحداث تغييرات جوهرية في طرائق وأنماط معيشتنا، وأساليب تعاملنا مع مفردات حياتنا اليومية، حيث واكب تطبيق اتفاقية الجات تطبيق أحكام وقوانين حقوق الملكية الفكرية التي وضعتنا في منافسة مع المنتجات العالمية والانفتاح على العالم الخارجى والمجتمع الدولى، وقد واكب ذلك أيضاً انتشاراً متزايداً في معدلات الجرائم المعلوماتية كصورة من صور الجرائم الاقتصادية المستحدثة .

وفى إطار الاتجاهات المستقبلية للجرائم المعلوماتية والتي تطورت كما ذكرنا أنفاً مع تطور استخدامات الحاسبات الآلية؛ فقد لجأت بعض المنظمات الإجرامية إلى تنفيذ مخططاتها وتحقيق أهدافها باستخدام التقنيات الحديثة فى هذا المجال؛ فنتيجة لهذه الثورة المعلوماتية العارمة ظهرت - ولا تزال- تظهر أنماطاً مستحدثة وغير معروفة من الجرائم المعلوماتية ، وسوف تزيد معدلات هذه النوعية من الجرائم المتنقلة عبر الحدود الوطنية.

لقد اتضح من التحليل فى النقطة السابقة أن التقدم فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعد أحد الأسباب الرئيسية وراء حدوث عملية العولمة. وعلى الرغم من المزايا والمنافع الإيجابية المترتبة على هذه العولمة وثورة المجتمع الإلكتروني، إلا إنها ساعدت على ظهور وتعزيز أنواع جديدة من الجرائم، من أبرزها جرائم غسيل الأموال، وتهريب المخدرات، واختراق قطاع الأعمال، والإفلاس بالتدليس والغش، والفساد ورشوة الموظفين العموميين، وسرقة الملكيات الفكرية، والاتجار غير المشروع فى الأسلحة وفى النساء والأطفال، والاتجار غير المشروع فى الأعضاء البشرية، وسرقة المقتنيات الفنية والثقافية، والغش فى التأمين، وجرائم الحاسب الآلي، أو الجرائم الإلكترونية.<sup>(٣)</sup>

### سابعاً) الحرب الباردة وعولمة الجريمة؛

ومن الجدير أن طبيعة العلاقات بين القوتين العظمتين (الاتحاد السوفيتى - أمريكا ) الحرب الباردة تأثراً هائلاً أدى إلى بروز الجريمة العابرة للحدود القومية. فمع نهاية المواجهة العسكرية بينهما، تقلص احتمال نشوب نزاع واسع النطاق. ولكن، منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، حدث ارتفاع هائل فى عدد النزاعات الإقليمية. لسوء الحظ، كثيراً ما ثبت وجود علاقات بين القوى البشرية التي تنفذ هذه النزاعات والنشاط الإجرامي العابر للحدود من خلال التجارة فى الممنوعات: المخدرات، الأماس

(٣) تم التوصل إلى تلك الأشكال من الجريمة بناء على المسح الذي أجرته الأمم المتحدة عام ١٩٩٤ عن اتجاهات الجريمة المنظمة.



وولدت هذه النزاعات بدورها عدداً غير مسبوق من اللاجئين وألحقت الأضرار بالاقتصاديات المشروعة في مناطق هذه النزاعات والتي أمست لاحقاً أراضٍ خصبة لتجنيد الإرهابيين، أو ملاجئ آمنة لتخطيط العمليات الإرهابية وتدريب الإرهابيين.

كما أن التقدم التكنولوجي العظيم الذي تحقق خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ساعد بدرجة هائلة علي نمو النشاطات الممنوعة العابرة للحدود القومية. فنشوء حركة السفر الجوي التجاري، والتحسينات في أنظمة الاتصالات ( كاستخدام الهاتف، والفاكس، والاتصالات السريعة عبر الإنترنت)، ونمو التجارة الدولية سهلت جميعها الحركة الفعلية للسلع والبشر. مما يجعل المجرمون والإرهابيون يستغلون سرية غرف الدردشة عبر الإنترنت لتخطيط وتنفيذ نشاطاتهم. استخدم إرهابيو ١١ سبتمبر أجهزة كمبيوتر عامة لإيصال رسائلهم ولشراء تذاكر السفر الجوي مباشرة. بصورة مماثلة، استخدم مهربو المخدرات في كولومبيا اتصالات لاسلكية مرمزة لتخطيط وتنفيذ عملياتهم.

وتقترن بالعملة إيديولوجية الأسواق الحرة والتجارة الحرة وانحسار تدخل الدول في الشأن الاقتصادي استناداً إلى دُعاة العملة، وأن هذا التقليل من التدخل والحواجز الدولية المقيدة لحرية التجارة والاستثمار، سوف يؤدي إلى زيادة التوسع التجاري والإنمائي. لكن هذه الظروف بالذات والتي تُعزز البيئة الموعلة، تكون داعمه أيضاً لتوسع الجريمة. حيث استغلت كل من عصابات الإجرام والإرهاب هذا التقليل الهائل في الحراسة والتخفيف من وسائل مراقبة عبور الحدود، والحرية الأكبر الناتجة عن ذلك، لتوسيع نشاطاتهم عبر الحدود وللوصول إلى مناطق جديدة من العالم. وقد ازداد اليوم تكرار هذه الاتصالات وتسارعت ممارستها. ففي حين يخضع نمو التجارة المشروعة للتنظيم عبر الانصياع لسياسات مراقبة الحدود التي ينفذها موظفو الجمارك والأنظمة البيروقراطية، تستغل مجموعات الجريمة التي تتخطى الحدود القومية، منافذ التهرب المتوفرة في الأنظمة القانونية للدول، للتوسع في بسط نفوذها. يسافر المجرمون إلى مناطق لا يمكن فيها تسليمهم إلى حكوماتهم، وينشئون قواعد

لعملياتهم في البلدان التي تكون أجهزة فرض القانون فيها غير فاعلة أو مرتشية، ويغسلون أموالهم في دول تتبع نظام سرية المصارف أو لا تُطبّق سوى عدد قليل من قوانين المراقبة الفعالة. ومن خلال تجزئة عملياتهم يحصد المجرمون والإرهابيون فوائد العوالة، وفي نفس الوقت يقللون من مخاطر عملياتهم.

ولقد تزامن ازدياد حجم التجارة العالمية بشكل هائل خلال النصف الثاني من القرن العشرين. مع التدفق المتعاظم للسلع المشروعة وزيادة مرور السلع الممنوعة. حيث يُشكّل تسريب السلع الممنوعة من بين تدفقات السلع المشروعة تحدياً حقيقياً. فهناك نسبة صغيرة جداً من سفن الحاويات فقط تخضع لتفتيش شحناتها، الأمر الذي يُسهل نقل المخدرات، والسلاح، والسلع المهربة. وهكذا، يمكن نقل المخدرات على سفن سمك التونا لتجنّب اكتشافها بسهولة، كما يمكن استغلال تجارة العسل لنقل الأموال وتوليد الأرباح للمنظمات الارهابية في نفس الوقت. ولكن ما هي مؤشرات قياس الجريمة في مجتمع ما ؟ أو بصورة أخرى هل يمكن التوصل لمقاييس أو مؤشرات للحكم على مدى انتشار وتأصل الجريمة في المجتمعات المعاصرة ؟ في حالات كثيرة عندما تكون الجريمة بمثابة رد فعل طبيعي حيال حالة عدم التكافل الاجتماعي ، فإن كثيرين ينظرون لها على أنها ليست ظاهرة مرضية بقدر ما هي وضعا طبيعيا لحالة التقلّب والاضطراب الاجتماعي والسياسي التي تمر بها الدولة. لذا لا غرابة أن نجد معظم الكتابات التي تركز على الجريمة بالولايات المتحدة الأمريكية تنظر لها من زاوية سوء أو قصور بنسق العدالة الجنائية الموجود بالدولة ، ولا تهتم إلا قلة منها بطبيعة ومشكلات الجريمة بحد ذاتها ، حتى أن الكثيرين أيضا من المنظمات الرسمية ترى أن الجريمة وفقا لمفهومها لا تخرج عن :-

- قلة وعي العامة حيال التعامل مع مثل هذه الظواهر .
- عجز أو قصور من دوائر الشرطة بالتصدي لهذه الظواهر.
- الخوف الشديد من جانب الضحايا يشجّع المجرمون بصورة مغالى فيها .

- تدني مستوى أداء نسق العدالة الجنائية »
- سوء التنظيم الاجتماعي خاصة فيما يتصل بتوزيع الموارد .
- فهم قليل للجريمة ولكيفية أو مبرر حدوثها .

ولذا فالمشكلة من وجهات النظر الرسمية حيال الجريمة أنها إحصائية بالمقام الأول أي تتعلق بمجرد أرقام ، تستدعي كل فترة إعادة النظر فيها ، ومن ثم تنفي وجهة النظر الرسمية هذه فكرة أن الجريمة يمكن أن تكون متأصلة في المجتمع أو كامنة في بنيته التحتية، وفي أحيان كثيرة غالباً ما تتسبب الجريمة للضحية فقط كنوع من التبرير الاجتماعي لتنامي ظاهرة الجريمة في المجتمع ، أي إلقاء اللوم على الضحية ، واعتباره الدافع الرئيسي وراء حدوث الجريمة بالشكل الذي تمت عليه، واللجوء لهذا التفسير أو تلك التحليلات غالباً ما يؤدي بالتبعية إلى إساءة تفسير أو تمثيل الجريمة ووجود قصور أو نظرة جزئية للأدوات والمناهج المتبعة بالتعامل معها والتصدي لها . فعند الحديث عن إستراتيجية ناجعة للتعامل مع الجريمة على المستوى المجتمعي ، فيجب أن تتم صياغتها طبقاً لرؤية إستراتيجية شاملة ومتكاملة لكافة جوانب وعناصر الجريمة بالمجتمع .

و الخلاصة أن عملية تقدير وتقييم الجريمة كظاهرة أو كمشكلة بالمجتمع ، يعد من الصعوبة بمكان نظراً لتعدد المناهج والمداخل الفكرية المتبعة بهذا الشأن ، خاصة وأن كل منها يركز على جزئية محددة ونظرة ضيقة محدودة للجريمة كظاهرة من حيث العوامل المتسببة في نشأتها أو النتائج المترتبة عليها، كما نلاحظ أن غالبية الإحصاءات المرتبطة بالجريمة تركز بصورة كبيرة على متوسطات رقمية لا تراعي طبيعة المشكلة أو آثارها النفسية والاجتماعية سواء على الضحية أو ذويه أو المجتمع بأسره، ومن المشكلات الأخرى المرتبطة بالجريمة أو بعملية تمثيلها ، نظرة المجتمع نفسه للجريمة وعملية تصنيفها تبعاً لخطورتها على المال أو النفس أو الجماعة ، فكثير من هذه الجرائم يكون نسبية بطبيعتها، فإذا كانت خطرة وضارة بمجتمع ما

وتصل لحجم الجرائم الخطيرة الواجب التصدي لها، فإنها في حالات وأحوال أخرى أقل أهمية ولا يكاد ينظر لها المجتمع بجديّة .

وللدلالة على مثل هذه الجرائم نشير إلى جريمة الرشوة مثلاً، فبرغم خطورة مثل هذه الجرائم على المجتمع والاقتصاد وما تحدثه من ترسيخ لقيمة الفساد، فثمة بلدان لا ترى غضاضة في تقنين وتشريع الرشوة بين موظفيها العامين «كاليونان مثلاً» وأيضاً جرائم الاتجار وتعاطي المخدرات ، من الدول والبلدان ما يراها خطراً على المجتمع والصحة العامة و ويجرمها بأغلظ العقوبات ومنها ما يراها غير ذلك ، قد تنظر بعض المجتمعات الأوروبية للمخدرات ولتعاطيها على أنها تدرج تحت باب الحريات الشخصية طالما لا يتسبب الفرد بتعاطيها في إيقاع أو إلحاق الضرر بالآخرين من المحيطين به، وفي أحيان كثيرة أيضاً، يصعب الوصول للمادة العلمية أو البيانات الضرورية اللازمة لتقدير الجريمة ، وبخلاف هذا فالجريمة بمضمونها وحدوثها تعبر عن حالة ثقافية خاصة بمكان وقوعها، فغالبيتها الجرائم التي تحدث اليوم إنما هي نتاج طبيعي لبنيات ثقافية فرعية معينة، تقف وراء الجريمة لتغذي مشاعر مرتكبيها ، كما أنها وفي حالات أخرى تأتي تعبيراً عن حدوث اعتلال في العلاقات الاقتصادية وعلاقات القوة والنفوذ في المجتمع؛ مما يشير في النهاية إلى وجود عوامل كثيرة تقف وراء الجريمة، تقع الغالبية منها تحت مسمى التفسيرات البنيوية للجريمة من سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

فالجريمة وعلى فرضية حدوثها على المستوى العالمي أو بتأثير وضغط من العولمة، إنما هي أيضاً نتاج لاختلاف ثقافي قائم بين المجتمعات الإنسانية وبعضها البعض بل وفي داخل المجتمع الواحد، بحيث يصعب القول بإمكانية إيجاد مؤشرات لقياس وتقدير الجريمة على المستوى العالمي أو حتى على مستوى فترة زمنية تاريخية طويلة فالأمر نسبي دائماً ومختلف من مكان لآخر أو من فترة زمنية لأخرى، ومن ثم نصل لسؤال على جانب كبير من الأهمية، هل يمكن إجراء مقارنات موضوعية بين مؤشرات الجريمة على المستوى العالمي ؟ ذكرنا أن الجريمة قد تكون نسبية من

مجتمع لآخر ، ولكن عند المقارنة الموضوعية بين دولتين فيما يتعلق بطرق وأدوات مكافحة الجريمة فإننا نتحدث فقط عن :-

- مدى التزام الدولة بالتشريعات المناهضة للجريمة على أراضيها ،
- ومدى قدرتها على تطبيق هذه النصوص ووضعها موضع التنفيذ فعلا
- ومدى كفاءة نظام العدالة الجنائية عند التطبيق ،
- وفي صورة أخرى مقدرة الدولة على التخلص من سياسة التطبيق الانتقائي للقانون بين مواطنيها .

كما يمكن في حالات كثيرة إجراء مقارنة موضوعية بين البلدان أو المناطق الجغرافية التي تجمع بينها وحدة عضوية « لغوية أو ثقافية مؤحدة أو دينية عقائدية » وبصفة عامة يمكن اللجوء للمداخل الفكرية التالية عند الحديث عن إمكانية إجراء مقارنة موضوعية على المستوى العالمي فيما يخص مكافحة أو مناهضة الجريمة أو على الأقل قياسها وتقدير نتائجها أو نتائج مكافحتها وهي :-

- ضرورة الربط بين الجريمة وبين المشكلات والقضايا الاجتماعية والسياسة والاقتصادية الموجودة .
- إجراء المقارنة بصورة مباشرة من خلال أسئلة محددة واضحة المعالم .
- محاولة الخروج بتعميمات ونتائج يمكن تطبيقها على الكثير من البلدان .
- التعرف على الجريمة بكل منطقة على حده في ضوء دراسة وافية لمشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها .
- مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية للجريمة ولكل مجتمع على حده .

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن القياس والتقدير الدقيق للجريمة ولأوضاعها ترتبط بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع على حده ، كما ترتبط

كذلك بالبنية الثقافية السائدة والمهيمنة فى المجتمع . فمن خلال الفهم الدقيق للمتغيرات التنموية المشار لها يمكن الوقوف على علاقات الجريمة الموجودة بالمجتمع . فالجريمة واقع فعلي لا يمكن إنكاره ، وهي موجودة وجود المجتمعات البشرية وحتى زوالها ، أما القياس والتقدير فهما ، أمران نسيان يرتبطان بالوصول إلى مؤشرات محددة أو دقيقة على المستويين الإقليمي والدولي ..

فإذا كانت الجريمة واقعة لا محالة وقائمة لا يمكن إنكارها فهي إذن مؤثرة أو ضارة بالغير سواء حياة الفرد أو أمواله أو ممتلكاته ، فمن الممكن وقتها تقدير الجريمة وقياسها بقياس وتقدير نتائجها أو عواقبها ، ومما سبق يمكن الإشارة إلى وجود أكثر من سياق تنمو من خلاله الجريمة أو تنتشر وهو :-

- **سياق ثقافي** : حيث أن الجريمة تأتي تعبيراً عن اختلاف أو تمرد أو تعبير عن نمط ثقافي سائد فى المجتمع ورغبة في إحياء نمط آخر مهمش .
- **سياق اقتصادي**؛ بالفطالة والفقير عاملان مهمان في نشر الجريمة والترويج لها أو تبريرها .
- **سياق اجتماعي** : فالصراع الطبقي ،بالإضافة إلى عجز بعض الفئات الاجتماعية عن الوصول إلى الخدمات المختلفة « يلعبان دوراً فعالاً في الترويج للجريمة
- **سياق عالمي** : فللعولمة أثر سلبي على الفرد أو الجماعة أو المجتمع .

